

الحكومة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر
Local governance is a mechanism for achieving local sustainable development in Algeria

عبد المجيد أونيس	مريم شيبية
a.ounis@univ-boumerdes.dz	meriemchiba2016@gmail.com
مخبر ALPEC جامعة بومرداس الجزائر	جامعة الجزائر 03، الجزائر

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ القبول: 2021/08/22

تاريخ التقديم: 2021/05/29

الملخص:

تناول هذه المداخلة الحكومة المحلية الرشيدة بالجزائر كأداة للتسيير الفعال للجهاز الإداري المحلي، حيث يرتبط ترشيد نظام الجماعات المحلية بمدى قدرته على تفعيل الشفافية والمساءلة والسماح بالمشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي وتسيير الشؤون العمومية، وهذا ما يؤدي إلى الاستجابة للمتطلبات الشعبية وتحقيق التنمية المستدامة محليا ووطنيا.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المحلية، الجماعات المحلية بالجزائر، الشفافية، المشاركة، التنمية المحلية المستدامة.

Abstract:

This intervention deals with good local governance in Algeria as a tool for the effective management of the local administrative system. The rationalization of the local community system is linked to its ability to activate transparency and accountability and allow popular participation in local decision-making and the conduct of public affairs, this leads to respond to popular requirements and achieve sustainable development locally and nationally.

Key words: Local governance, local communities in Algeria, transparency, participation, sustainable local development.

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية هيئات لا مركزية تنفذ من خلالها الدولة سياستها التنموية، فيحكم قريها من المواطنين المحللين فهي الأجدر على تنفيذ السياسات المحلية، والجزائر كبقية البلدان المتبعة للنظام اللامركزي تحتل فيها الإدارة المحلية والجماعات المحلية مكانة هامة في تسيير المرافق العمومية، وقد دعمت بالموارد المالية والبشرية بهدف إدارة شؤون المرافق العمومية على المستوى المحلي وفق مقتضيات التنمية المستدامة، ومع حتميات التغيير المتسارعة المتزامنة مع ضعف التمويل المحلي في بعض الحالات تزايدت الأعباء على الهيئات والجماعات المحلية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية، لذلك وجب على الدولة والجماعات والهيئات المحلية الجزائرية مساندة متطلبات هذا الوضع بإجراء الإصلاحات اللازمة بما يتلاءم مع مقتضيات تحقيق التنمية المحلية والمستدامة، واشراك الجماعات المحلية في كل ما يخص الشأن المحلي، وتفعيل الآليات والأسس الضرورية للحكومة المحلية بداية بالنصوص القانونية ومختلف الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية قصد تحقيق التسيير الجيد لأداء الجماعات المحلية في عمليات التنمية المستدامة.

1-اشكالية البحث : وعلى هذا الأساس يمكن صياغة اشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يساهم تطبيق آليات الحكومة المحلية بفعالية في ترشيد أداء الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر؟.

و للإجابة عن الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالي:

- ما المقصود بالحكومة المحلية؟ و التنمية المحلية المستدامة ؟
- ما هو دور الحكومة المحلية في التنمية المستدامة؟
- ما مدى تجسيد مبادئ الحكومة المحلية في التسيير المحلي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة: قمنا بصياغة فرضيتين رئيسيتين :

- الفرضية الأولى: تساهم الحكومة المحلية دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة
- الفرضية الثانية: كلما ازداد وعي الجماعات المحلية بأهمية تفعيل مبادئ الحكومة في تسيير المحلي كلما أدى ذلك إلى تجسيد التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.

3-أهمية الدراسة وأهدافها: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تجسيد الحوكمة المحلية و مبادئها في التسيير المحلي العمومي باعتبار أن الحوكمة المحلية تعد أداة و وسيلة هامة في تسيير و تدبير الشؤون المحلية، لذا وجب على المسؤولين و السلطات المحلية تفعيل هذه الحوكمة و مبادئها بالشكل الجيد و الفعال على المستوى المحلي ، هذا ما يؤدي في الاخير الى تجسيد تنمية محلية مستدامة بالجزائر حقيقية و ناجعة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للحكومة المحلية والتنمية المحلية المستدامة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى تبيان مفهوم كل من الحوكمة المحلية و التنمية المحلية المستدامة.

1. مفهوم الحوكمة المحلية.

ظهر مفهوم الحوكمة "GOVERNANCE" ، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة العامة من جانب آخر، فعلى المستوى العلي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى الجانب الأكاديمي، ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال في مجال الإدارة العامة كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين والتركيز على النتائج).

ونتيجة ما سبق حدث الانتقال من نظام حكم تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة *local* *Gouvernement* إلى نظام حكم محلي يتشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد الى جانب القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية (*Local Gouvernance*)¹

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم *Gouvernance*، فان هناك غموضا وعدم الدقة، فالباحثون العرب اختلفوا بشأنه كمفهوم، كما اختلفوا في تعريبه، بحيث ترجم إلى اللغة العربية إلى العديد من المصطلحات المتقاربة الدلالات: مثل "إدارة الحكم" أو "إدارة شؤون الحكم"، كما اتجه معظمهم إلى تعريبه على نحو "الحاكمية" و"الحوكمة" و"الحكمانية" و"الحكم الراشد"، وفي محاولة تحديدنا لمفهوم الحكامة والانتقال من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، فلنا أن نقارن بين مفهومها ومفهوم الحكومة *Gouvernement* سنجد عندها الحكومة كمفهوم هي "سلطة عمومية تتشكل من هرم يقيم مجموعة من البنيات الإدارية على رأسها الجهاز الحكومي الذي يحتكر القرار" أو هي ما يشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة، بينما مفهوم الحكامة يقرب هذا

الهرم يجعل الحكومة مجرد فاعل في صنع القرار إلى جانب فاعلين آخرين يكتسبون بدورهم أهمية بالغة كالشركاء الاقتصاديين الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني، فالحكومة بعبارة أخرى تشمل الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة².

والحكومة المحلية الرشيدة "Good Local Gouvernance" هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

كما تعرف أيضا على أنها تمكين أفراد المجتمع المحلي من ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية لإدارة شؤون الوحدة المحلية للمجتمع المحلي على جميع المستويات⁴.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة المحلية: هي مجموع العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة وتطبيقها، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الاجتماعيين التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي يتم بها تسيير الشؤون المحلية، وعليه فالحكومة المحلية تتعلق بكيفية التخطيط وإدارة الخدمات وتنظيمها في إطار النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁵.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحكومة المحلية الرشيدة *Good Gouvernance* على النحو التالي:

- أ. نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- ب. لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- ج. مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- د. تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي⁶.

2. مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تعد التنمية المستدامة على المستوى المحلي بصفة عامة انعكاس للتنمية المستدامة على المستوى الوطني و جزء منها، و كل تصور أو عمل تقوم به الدولة تكون له نتائج و آثار على المستوى الجماعات الاقليمية تبعا لطبيعته و في مقدمتها التنمية المستدامة، و أن الدور الذي تتولاه السلطة المركزية لا يلغي صلاحيات ومهام الهيئات المحلية التي تحوز اختصاصات تتلاءم مع طبيعتها طبقا للاعتبارات و المقترضيات التي بموجبها وجدت الجماعات المحلية الاقليمية⁷.

و مما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولوياتها، مع الثقة و الرغبة في العمل المقابل تلك الحاجات و الأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الاجيال القادمة للخطر⁸.

و هناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع و تعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارد الذاتية و المواهب الفردية و العلاقات الاجتماعية مع مراعات مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي و المستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الاجيال المستقبلية⁹.

و تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي يأتي في مقدمتها زيادة الدخل و تخفيف حدة الفقر و توسيع هامش المشاركة السياسية و تحقيق درجة أعلى من العدالة و المساواة و تحسين نوعية الحياة خاصة من الجوانب الصحية و التعليمية و البيئية¹⁰.

يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة على المستوى المحلي كالاتي¹¹:

-البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يصبو الى تحقيق التكامل والانسجام فيما بين المصالح و المشاريع ووضع الخطط و القرارات التنموية بالوسط المحلي، و يكون هذا الهدف مستداما لما يستطيع تلبية المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي، و يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التي تتسبب في تدهور البيئة المحلية.

-البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على كيفية الوصول الى تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع المحلي، في الحصول على المتطلبات الاساسية من تعليم و صحة و مسكن إلى غير ذلك من الخدمات التي تلتزم الادارة المحلية بتقديمها، و يقتضي هذا المبدأ اشراك المجتمع المحلي في الكشف عن كل ما ينقصه من المتطلبات الاجتماعية بمختلف أنواعها.

-البعد البيئي: و يتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال إدارة النفايات المتواجدة بها و الحفاظ على الموارد الطبيعية لهذه الرقعة الجغرافية، عن طريق ترشيد استخدامها و الحفاظ عليها مما يجعل قدرة البيئة المحلية في الاستفادة من نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية و المستقبلية للمجتمع المحلي وفي استغلالها.

ثانيا: دور الحكومة المحلية الرشيدة في تسيير المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

إن موضوع الحكم الراشد في الجماعات المحلية يعد من أكثر المواضيع التي تطرح على عدة مستويات حيث تكمن طريقة الطرح في تكوين نظرة شاملة للتصور القائم على ترشيد تسيير الشؤون المحلية، وعليه سوف يتم التطرق أولا في هذا المحور إلى تبيان أهم مبادئ الحكومة المحلية الرشيدة التي تؤدي بدورها إلى رفع أداء الجماعات المحلية وثانيا إلى أبعاد الحكومة المحلية.

1. مبادئ الحكومة المحلية الرشيدة.

ترتكز الحكومة المحلية الرشيدة على مجموعة من المبادئ والعناصر التي تسمح لها بتحقيق أهدافها لاسيما فيما يتعلق بمسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة والشفافية وحكم القانون، وإضافة إلى ترشيد الإدارة العامة وعقلتها والتوازن في توزيع المصالح بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية، ومن أهم عناصر الرشادة المحلية ما يلي :

-المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

-الشفافية: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تقرير قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن عمل الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال¹².

-الكفاءة والفعالية: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلي احتياجات المواطنين المحلية وتعبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

-المساءلة: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. -الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك لتوفير فرص متساوية للجميع.

-الاستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي¹³.

- اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التقسيم الإداري للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها، تشكل بعدا عميقا في تحقيق الحوكمة، فيشعر المسؤول أو المنتخب المحلي بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى، كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة بإمكانهم المساهمة في رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعضهم، وعلاقاتهم بالسلطة، وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم¹⁴.

إن انتهاج هذه المبادئ وتطبيقه عمليا في الجماعات المحلية يؤدي إلى تفعيل دورها وأدائها وبالتالي الاستجابة لتحقيق المطالب الشعبية وتحقيق التنمية المستدامة.

2. أبعاد الحوكمة المحلية الرشيدة.

إن الحوكمة حسب الأمم المتحدة هي الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم¹⁵، وينطوي هذا التعريف على ثلاثة أبعاد:

1.2. البعد السياسي: يعتبر الأساس الأول لتكريس الحكومة، ويقتضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل الشعبي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكام والناس، وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا، وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل ضمانا لصلاح ورشاد الحكومة، وتزداد فاعليتها بقوة هذه المعارضة.

إن توفر هذا البعد من شأنه أن يكرس الاستقرار السياسي الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكومة الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السلم وتحقيق الاستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصره يدعمها الحكم الراشد كضمان الصحة العمومية، الحفاظ على البيئة... الخ¹⁶.

2.2. البعد المؤسسي والإداري: يتمثل البعد المؤسس والإداري للحكومة في:

- قيام الحكومة المحلية بإعطاء الفرصة للمواطنين المحليين للتعبير عن آرائهم والمشاركة في تحديد أولويات التنمية المحلية والخدمات العامة في مجتمعاتهم.
- أن تكون مؤسسات المجتمع المدني على وعي وفهم بدورها في التأكيد على تحقيق الحكومة والعمل على زيادة وعي المجتمع المدني المحلي بالأدوار والمسؤوليات الواقفة على عاتقها في إطار القوانين والتشريعات الخاصة.
- توظيف الآليات التي تمكنها من مساءلة الحكومة المحلية وجعلها أكثر استجابة ومشاركة ومساعدتها لتكون أفضل تمثيل للمجتمعات التي تخدمها.
- تجسيد الشفافية بتوفر المعلومات الدقيقة في وقتها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة.
- تحسين مستوى الأداء ويجب أن يكون للحكم الراشد المحلي فاعلية وكفاءة في قدرة الإدارة المحلية على خدمة الجميع دون استثناء، والفاعلية أي توفير القدرة على تنفيذ المشاريع التي تستجيب لحاجيات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة وكذلك الكفاءة في تحقيق التنمية واستغلال الموارد العامة¹⁷.

3.2. البعد الاقتصادي والاجتماعي: يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم الراشد، حيث لم يعد الاهتمام محصوراً في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، وإنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، والتكفل بالمجالات الاستراتيجية وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلاً أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق- وهذا ما ينبغي الاهتمام به حالياً في الجزائر بسبب جشع الكثير من المتعاملين الاقتصاديين والتجارين وفرضهم لأسعار مبالغ فيها وقيام موجة المقاطعة لهذه السلع على شبكات التواصل الاجتماعي.

إن جدية القطاع الخاص، وفاعليته ضمن منظومة قانونية يجعل الحكم صالحاً بكل المقاييس، ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية الحوكمة والتنمية المستدامة تضمن توفير حاجات الناس الحالية وضمان حاجات الأجيال المستقبلية .

وعليه فإن الرشادة الاقتصادية والاجتماعية تكتمل بالعدالة التوزيعية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان¹⁸.

فهذه الأبعاد الثلاثة للحوكمة هي أبعاد مترابطة، فلا يمكن تصور وجود رشادة سياسية دون إدارة كفؤة ومستقلة، كما لا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مراقبة ومحاسبة السلطات السياسية والإدارية، فباجتماع هذه الأبعاد يتحقق التجانس المجتمعي وتتكسر فكرة الحوكمة.

ونتيجة لما سبق، إن تبني نسق الحكم الراشد للجماعات المحلية هو محاولة لتحسين آليات وإدارة وتسيير المصالح العامة وتحقيق مبدأ الاستقلالية المحلية المتمثل في تقرير الكفاءة في توظيف الموارد، والتأكد من الإنصاف الاجتماعي في التوزيع، كما يأخذ الحكم الراشد التوزيعات المكانية للجماعات المحلية ويؤكد على أن النظام الإنساني متعدد المستويات بطبعه ويقترن بمبدأ التنظيم الذاتي على كل مستوى، مما يستوجب الاعتراف بذلك ووضع المواطنين في مركز اتخاذ القرار المحلي من أجل الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلالية في رسم السياسات وتحديد أهداف وبرامج التنمية بما يناسب شروط الجماعة المحلية.

وباعتبار الحكم الراشد المحلي يعتمد في أساسه على تطبيق مبادئ الديمقراطية المحلية كجزء أساسي لتحقيق التطور والتنمية المحلية فهو بذلك يرتكز على جملة معطيات أساسية:

- نخبة محلية كفاعل يساهم في صناعة القرار المحلي: تتكون من جمعيات المجتمع المدني، نقابات، ممثلي المواطنين والمثقفين بالإضافة إلى السلطة المحلية.

- وجود قرار محلي مستقل: أي عدم تدخل السلطة المركزية في صياغة القرارات المحلية مع عدم تجاوز كل طرف لاختصاصات الآخر.

- مبدأ التشاركية: مشاركة جميع الفاعلين في صياغة القرار وتقوية النقاش العمومي من خلال إرساء تقاليد قوية لتناظر إيديولوجي وعلمي بعيد عن النزعة الفئوية الضيقة¹⁹، وهذه المعطيات مجتمعة غير مطبقة في الواقع، وانجاح التسيير المحلي في ظل مبادئ الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامين كفيل بتحقيق كل هذه المعطيات على مستوى الجماعات المحلية.

ثالثا: تجسيد مبادئ الحكومة المحلية الرشيدة في الجماعات المحلية وفق التدابير الجديدة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

إن من أهم الآليات لتجسيد مبادئ الحكامة المحلية تحديث التسيير على المستوى المحلي، كما أن تجسيد الحكومة المحلية تتضمن تحقيق العديد من الأسس والمبادئ التي تمكن المواطنين من المشاركة في العملية التنموية، ومن أهم هذه المبادئ نجد مبدأ الشفافية والمشاركة كونهما أكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل ترسيخ الاستقرار المحلي، لأن تقوية العلاقة بين الإدارة والمواطنين يعد أولوية فعالة في سبيل ترسيخ التنمية المستدامة، وعليه يتضح لنا ذلك من خلال ما يلي:

1. الشفافية في سير عمل الجماعات المحلية.

تعرف الشفافية بأنها "حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع معانها أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء"²⁰.

إذ تعتبر الشفافية من أكبر الدعائم لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهي عبارة عن إحدى معايير الحكامة، ليس فقط فيما يخص قواعد وآليات تسيير الأجهزة المحلية والمرفقية، وذلك من خلال توسيع مجال هذا المبدأ عن طريق المصادقة عليه في العديد من الاتفاقيات مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003.

وأن تفعيل مبدأ الشفافية في تسيير الجماعات المحلية عن طريق العلاقة التفاعلية بين الإدارة والأجهزة الرسمية والمواطنين، والتي من شأنها أن تأسس لنظام معلومات واضح ومعلن، وهذا الأمر يولد علاقة متينة بين المواطن والإدارة تقوم على أساس النزاهة والفاعلية في المعاملة، وهذا في النهاية يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم²¹.

وعليه احتل مبدأ الشفافية مكانة متميزة في قوانين كل من البلدية والولاية، حيث نجد قانون البلدية الجديد 10/11، جسّد مبدأ الشفافية الإدارية في العديد من المواد في هذا القانون.

إذ جاء في المادة 11 من هذا القانون "يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير إعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط الموجودة في هذا القانون".

ويجسد مبدأ الشفافية أيضا من خلال المادة 14 من القانون نفسه، حيث يمكن لكل شخص الاطلاع على أشغال مداولات المجلس الشعبي البلدي .

أما المادة 22 منه، أكدت على وجوب تعليق جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور.

وكذا المادة 26 منه فقد جسدت مبدأ الشفافية في أن تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية، ولكل مواطن معني بموضوع المداولة²².

كما أكد المشرع الجزائري كذلك على مبدأ علنية جلسات المجالس الشعبية البلدية في المرسوم التنفيذي رقم 105/13 المؤرخ في 17 مارس 2013²³ "على أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجلسات المغلقة وهي مفتوحة لمواطني البلدية"²³.

فالمجلس الشعبي البلدي يجتمع في جلسات عمومية مفتوحة للجمهور ليتداول حول المسائل التي تدخل ضمن صلاحيات البلدية، وبذلك يمكن لأي مواطن من سكان البلدية أن يحضر جلسات المجلس الشعبي البلدي ويتابع مراحل الاجتماع من عرض الموضوع للنقاش والتحاور إلى الانتهاء بالإحالة على التصويت، باستثناء حالات دراسة أمور تأديبية للمنتخبين ودراسة الأمور المتعلقة بالنظام العام.

كما تجسد مبدأ الشفافية في المواد: 97 و98 من نفس القانون المذكور أعلاه فيما يتعلق بتنفيذ القرارات حيث لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إشعار فردي مع ضرورة إرسال نسخة من هذه القرارات للوالي خلال 48 ساعة مع ضرورة تعليقها في اللوحات المخصصة للجمهور²⁴.

وينطبق الأمر كذلك في قانون الولاية حيث نجد قانون الولاية الجديد 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 جسّد مبدأ شفافية الإدارة من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم عليها المواد التالية:

فقد جسّد في المادة 18 من هذا القانون على وجوب لصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات، وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور ولاسيما الالكترونية وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

كما أكد المشرع بصفة صريحة على علنية جلسات المجلس الشعبي الولائي، والهدف من ذلك هو السماح للمواطنين لحضور هذه الجلسات، وهذا ما جسده في المادة 26: تكون جلسات المجلس الشعبي علنية، ويمكن أن يقرر المجلس الشعبي الولائي التداول في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

- الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.

كما أقرت المادة 27 من نفس القانون أن يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل سير هذه المناقشات بعد إنذاره²⁵.

فكل هذه المواد تجسد مبدأ الشفافية في المجالس الشعبية البلدية والولائية باعتبارها دعامة أساسية لتحقيق الديمقراطية في سبيل تقريب الإدارة من المواطن وحضوره مناقشة أمور تخصه.

2. مشاركة المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي.

تعرف المشاركة بأنها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع المحلي وكذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف"²⁶.

ومن بين أهم القنوات التي من خلالها يمكن للمواطنين لأن يشاركوا مشاركة فعالة في صنع القرار نجد ما يختاره المواطن عن طريق الانتخاب، ويختار المواطن المجتمع المدني بإبلاغه بمطالبه المتجددة والمتغيرة عن طريق الاتصال الدائم، ومن خلال المشاركة المباشرة والغير المباشرة للمواطن²⁷.

وفي هذا الإطار نجد المشرع الجزائري في قانون البلدية الجديد رقم 10/11 قد خصص بابا كاملا(الباب الثالث) تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" والذي يضم أربع مواد حيث أشار في هذه المواد إلى آليات الديمقراطية التشاركية، فالبلدية تعتبر أقرب لإدارة للمواطن لترسيخ مبادئ الديمقراطية وتطبيقاتها بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين، فهي تجسد الديمقراطية المحلية ومكان مساهمة ومشاركة المواطن في تسيير شؤون البلدية على اعتبار أنها مؤسسة دستورية وإدارة الإقليم وخاصة في مجال التنمية وهذا ما أشار إليها المشرع في المادة 2 من القانون الجديد على أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

كما حددت المادة 11 من قانون البلدية رقم 10/11 "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري".

وتشير المادة 12 من نفس القانون على " قصد تحقيق الأهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى حث المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم".

كما أكد المشرع في قانون البلدية الجديد على استشارة المجلس الشعبي البلدي للمواطنين في كل ما يتعلق بمشاريع التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وألزمه باتخاذ التدابير لإعلام المواطنين واستعمال الوسائل الإعلامية المتاحة²⁸.

فقد اعتبر المشرع الاستشارة كآلية لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، كما ألزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستشارة كافة مواطني البلدية وليس حكرا فقط على فئة دون أخرى، بل هو ملزم بالعمل في إطار الشفافية حتى يتمكن المواطنون من ممارسة الرقابة الشعبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فموضوع الاستشارة يكون حول خيارات التهيئة والتنمية، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بمشاريع وبرامج تنموية لا بد من الرجوع إلى المواطنين واستشارتهم وفقا لاحتياجاتهم²⁹.

كما نجد أن المشرع كذلك أشار إلى نوع آخر من الاستشارة في المادة (13) من قانون البلدية الجديد على أنه "يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية، وكل خبير وكل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم³⁰.

فالمشاركة هنا آلية جديدة، تبقى أمرا اختياريا بين يدي رئيس المجلس الشعبي البلدي وتقتصر على فئة معينة هم أصحاب الخبرة والتجربة.

وعلى خلاف قانون البلدية رقم 10/11 فان المشرع في قانون الولاية رقم 07/12 لم يخصص بابا أو فصلا ينص فيه على مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية، ولكن بالرجوع إلى الأهداف المتوخاة من مشروع قانون الولاية نجد من بين أهدافه جعل الولاية كفضاء مكمل للبلدية في تقديم خدمة عمومية جوارية وتنظيمها، كما جعلها أيضا مكانا لممارسة الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطن.

وهذا ما أشار إليه المشرع في المادة (01) من قانون الولاية رقم 07/12 باعتبار الولاية الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنها تمثل هيئة عدم التركيز، حيث تعمل على المساهمة المباشرة وخلق فضاءات اقتصادية واجتماعية أكثر تكيفا وملائمة، فضلا عن كونها محلا يتجسد على واقعه صور التضامن الوطني ونشاطات الجماعات المحلية، وكذلك منبرا للتعبير عن مشاكل وانشغالات وتطلعات المواطن الذي يبقى بطبيعة الحال ينتظر الكثير من هذه الهيئة.

وإذا كانت الولاية طبقا للمادة الأولى من قانون الولاية رقم 07/12 شعارها "بالشعب وللشعب" فيتعين حينئذ العمل على فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العمومية على المستوى الولائي، وهذا عن طريق المجلس الولائي المنتخب الذي يمارس اختصاصات متنوعة تمس العديد من القطاعات والميادين، ولهذا يتعين التطرق إلى مبدأ الانتخاب بحكم أنه من بين أحد مؤشرات الحكم الراشد وآلية ديمقراطية لتشكيل المجالس الشعبية المحلية وقناة رئيسية لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية³¹.

3. تشكيل المجالس المحلية.

كما يزيد من فعالية مبدأ المشاركة في المجالس المحلية عن طريق الكفاءة والتأهيل للعنصر البشري خاصة وأن الأمر يتعلق بمهام معقدة ومتشعبة وبمجاللات وميادين مختلفة اقتصادية ومالية واجتماعية، وإن وجود العنصر البشري في تركيبة المجلس المحلي من شأنه أن يعطيه دفعا قويا إلى الأمام ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة وأن تحقيق الكفاية للمجالس المنتخبة عن طريق رفع مستوى أدائها لا بد الاهتمام بمجموعة من الخيارات التي تكون أكثر استجابة مع متطلبات الحوكمة في مختلف الآليات القانونية، ويراعى في ذلك تشكيلة المجلس بين الانتخاب والتعيين والتمثلة في الحالات التالية :

1.3. أسلوب المجلس المعين كليا: عدم إتباع أسلوب التعيين في اختيار أعضاء المجالس المحلية أمر لازم في الجزائر لأسباب دستورية وتاريخية، حيث أن النظام السائد في الجزائر يقوم على الشرعية الشعبية التي تفرض مشاركة الشعب في تسيير شؤون كل المجالس المحلية والوطنية، كما أن الأخذ بهذا الأسلوب يصطدم مع جملة من المبادئ الدستورية خاصة في المواد 06 و07 و11 و14 و15 و16 من الدستور الحالي وهذا ما يكرس مبادئ الحوكمة ضمن المجالس الولائية .

2.3. أسلوب المجلس المنتخب: ولقد تبنى المشرع الجزائري في قانوني البلدية والولاية من البداية مبدأ الانتخاب الكلي لأعضاء المجلس المحلي وتكرس ذات التوجه في قوانين سنة 1990، وفي القانون الجديد لسنة 2011 و2012 حيث يعترف المشرع أن تعين المجلس البلدي والولائي يقوم عن طريق الاقتراع العام والسري والمباشر.

3.3. الأسلوب المختلط: نتيجة العيوب للأسلوبين السابقين ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجالس المحلية حيث يرى البعض أنه لا مفر من التفكير في إنشاء مجالس محلية تضم منتخبين ومعيينين على أن تكون الغلبة في المجلس للمنتخبين.

إن ازدياد الاهتمام بالعمل بهذا الأسلوب خاصة في البلدان النامية جعل من المهم التفكير فيه في الجزائر، وذلك بسبب الافتقار للإطارات المؤهلة لجميع المجالس المحلية المنتخبة، وعدم قدرتها على القيام بالمهام

المنوطة بهم وأن الهدف الرئيسي من التفكير في هذا الأسلوب الاستفادة من الكفاءات في شتى المجالات، خاصة أمام ما تعانيه الإدارة المحلية من مشاكل عديدة، وهذا ما شجعنا أكثر على التمسك بالأخذ بهذا الأسلوب المختلط للمجلس المحلي حيث يظم منتخبيين ومعيينين، ولقد أثبت الواقع أن المعينين لعبوا دورا مهما وعملوا بكفاءة في جميع الميادين القانونية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المحلية، ولكن يشترط في ذلك أن تكون الأغلبية للمنتخبين³².

وستمكن الازدواجية بين نظام التعيين والانتخاب إن تم تطبيقها تجاوز الكثير من المشاكل على المستوى المحلي فهي من أفضل الطرق التي تسمح بالاستفادة من التأهيل العلمي والتكوين والخبرة في عضوية المجالس المحلية، كما ينبغي وضع شروط أدنى للمستوى العلمي لمن يرغبون للترشح لعضوية هذه المجالس بما يمكن من تحقيق شروط الحوكمة والتنمية المستدامة بحكم ما الخبرات التي سيحوزها أعضاء المجالس المحلية ان تم تطبيق أسلوب الازدواجية.

وفي الأخير يمكن القول أن تجسيد مبادئ الحوكمة على المستوى المحلي يؤدي إلى تفعيل أداء الجماعات المحلية في المجال التنموي وفي تجسيد الديمقراطية التشاركية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة محليا ووطنيا.

رابعا: آليات ونتائج لتفعيل الحوكمة والتنمية المستدامة المحلية في الجزائر.

1. الآليات: هناك مجموعة من الآليات الضرورية لتمكين الحوكمة من تحقيق أهدافها وهي:

- ضرورة العمل على إيجاد بيئة مناسبة تمكن من تعزيز المشاركة الشعبية في التفاعل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ آليات الحكم الراشد.

- ترسيخ روح الديمقراطية التشاركية والمشاركة الفعلية للمواطنين في التسيير المحلي.

- وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل الآليات والأسس الضرورية للحوكمة المحلية من بينها: الشفافية، حكم القانون، النزاهة، التسيير الجيد.

- ضرورة الإسراع في إعادة النظر الإطار المؤسساتي والنصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية بغية توفير بنى ومنظومة تشريعية متكاملة وفعالة لتحديث وترشيد نظام الجماعات المحلية على المستوى المؤسساتي ورفع مستوى وجودة تسيير الشأن العمومي المحلي وفق آليات الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

- لتجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر لابد من توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة استقلالية الجماعات المحلية المالية والادارية وامكانية تدعيم مجالسها المنتخبة بالمعينين ذوي الخبرة للمساهمة الفعلية لتحديث الجماعات المحلية وفق أهداف التنمية المستدامة.

2. النتائج: ومن خلال هذه الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

- إن اعتماد آلية الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية تضمن تحقيق التنمية المستدامة.
- إن فعالية الجماعات المحلية تتحدد أساسا من مدى اعتمادها على آلية الحوكمة باعتبارها وسيلة لاستيعاب مختلف الأطراف والمساهمين في التنمية ولما توفر الحوكمة من شفافية تسمح بمتابعة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة.
- إن اعتماد الحوكمة ليس هدفا بحد ذاته، بقدر ما هو أداة لتمكين الجماعات المحلية من رفع أدائها في مختلف مجالات التسيير المحلي.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية على المستوى المحلي يؤدي إلى تفعيل الجماعات المحلية في المجال التنموي وفي تجسيد الديمقراطية التشاركية.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن اعتماد الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية تعد أحد المحاور ذات الأولوية في تدبير الشأن العام على المستوى المحلي، إذ تتوقف فعالية الجماعات المحلية بمدى تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية، من شفافية ومساءلة والقضاء على المحسوبية وإجراءات البيروقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم الديمقراطية المشاركة عن طريق منظومة قانونية وقيمية نابعة من البيئة الداخلية، كما ينبغي تجسيد مشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمواطنين وكل الأطراف المعنية بالشأن المحلي من أجل بناء الجماعات المحلية الحديثة وفق أسس عصرية مكرسة لمبادئ الحوكمة المحلية وبما يحقق التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة ستمنح للجماعات المحلية دور المحرك الأساسي في عملية التنمية المحلية من أجل توفير مناصب شغل، وتوسيع المشاركة المجتمعية وتلبية الحاجات المحلية، كما ستساهم في تطوير القدرات المحلية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

الهوامش :

- 1- سمير محمد عبد الوهاب (2007) ، الإدارة المحلية والبلديات العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 13-14.
- 2- باديس بن حدة (2011-2012) ، "الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي-دراسة مقارنة لنماذج مختارة"-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 254.
- 3- سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 14.
- 4- سامي الطوخي (2017) ، "اللامركزية المجتمعية:مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة"، أكاديمية السادات للعلوم السياسية، تم تصفح الموقع يوم 01-01-2017. www.pidegy+org/.../dr/20samy.
- 5- *Joa chim Nahem –« AVSERS GUIDE TO Measuring local governance » ,see in 01 /01/2017 .at 22 :14 . http://www.dpw-gld-5.org/cms/UPLoad/pdf/A-usprs guide to measuring-local governance.pdf.*
- 6- سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 15.
- 7- ابراهيم داود (2014-2015) ، " التنمية المستدامة في الجماعات المحلية" ، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الأولى السداسي الثاني، تخصص قانون عام معمق، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، السنة الجامعية ، ص ص 16-17.
- 8- فاطمة الزهراء (2014) ، مختاري علماني، "دور الادارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، العدد 1، ديسمبر، ص 125.
- 9- نفس المراجع، ص 125-9.
- 10- عبد النور ناجي (2016) ، " نحو تجسيد لا مركزية الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، في كتاب التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور ، تحرير بومدين طاشمة، ط 1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ص 672.
- 11- سليمان محمد ، يزيد علي (2015) ، " أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة " ، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة المدينة، العدد 3، ، ص 181.
- 12- رابع سرير عبدالله (2004-2005) ، "المحاضرات الإدارة المحلية والحكم المحلي"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (03)، ص 15.
- 13- طاشمة بومدين (2006) ، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 16-17 ديسمبر ص 12.
- 14- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (2017) ، " الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسن بعد" ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جوان ، تم تصفح الموقع يوم 01-01-2017 www.hayatcenter.org/hayat/pice/edrak/guid.doc
- 15- حسن كريم (2004) ، "مفهوم الحكم الصالح" في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 96.
- 16- حسين عبد القادر (2011-2012) ، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة تلمسان، ص ص 44، 43.
- 17- ناجي عبد النور (2010) ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عناية: مديرية للنشر الجامعية عناية ص 54.
- 18- خيرة بن عبد العزيز، " دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري" ، مجلة المفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 326.

- 19 - إسماعيل الشطي وآخرون (2004)، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صص 14، 15، 16.
- 20 - محمد حمود حسن المطري (2017)، "الشفافية ومكافحة الفساد الإداري"، تم تصفح الموقع يوم 01-01-2017
<http://www.snaccyennen.org/details.asp?id=scalid>.
- 21 - عمار بوضياف (2012)، شرح قانون البلدية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، صص 161.
- 22 - المواد 2، 11، 14، 22، 26، من قانون البلدية 10/11 .
- 23 - المرسوم التنفيذي رقم 105/13، المؤرخ في 17 مارس 2013، المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي.
- 24 - المواد 97، 98، من قانون البلدية 10/11.
- 25 - المواد 18، 26، 27، من قانون الولاية رقم 07/12.
- 26 - محمد خشمون (2010)، "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية"، مقالة الباحث الاجتماعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد 1، سبتمبر، صص 172-173.
- 27 - المادة 16 من دستور 1996
- 28 - المواد 2، 11، 12، من قانون البلدية رقم 10/11
- 29 - مريم حمدي (2014-2015)، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري"، رسالة ماجستير في الحقوق غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، صص 136.
- 30 - المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11.
- 31 - مريم حمدي، مرجع سابق، صص 44.
- 32 - عمار بوضياف (2012)، شرح قانون الولاية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، صص 181-185